بيان المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الدكتور محمد كتوب, في الدورة 111 للمجلس التنفيذي

البند الخامس: المناقشة العامة

10 آذار 2026

Please Check Against Delivery

السيد رئيس المجلس، سعادة السفير توماس شيب،
السيد المدير العام، سعادة السفير فرناندو أرياس،
السيدات والسادة أصحاب السعادة أعضاء المجلس، ممثلي الدول الأعضاء،

تبني الجمهورية العربية السورية مقاربتها لملف الأسلحة الكيميائية على ثلاث ركائز أساسية :**الأمن الوطني والإقليمي، والالتزامات المترتبة على سوريا بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وإيمان سوريا بأن العدالة للضحايا والمساءلة للجناة تمثلان دعامة أساسية لأمن واستقرار البلاد.**

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

في الثامن من شباط 2025، زار السيد المدير العام للمنظمة، سعادة السفير فرناندو أرياس، الجمهورية العربية السورية، حيث التقى بفخامة رئيس الجمهورية. وقد شكّل هذا اللقاء إعلاناً عن نهاية حقبة أُدير فيها ملف الأسلحة الكيميائية خلال حكم الأسد بالتضليل والتلاعب وترهيب الشهود، وبداية مرحلة جديدة عنوانها **التعاون البنّاء بين سوريا والأمانة الفنية والدول الأعضاء في المنظمة.**

خلال العام الماضي واجهت فرقنا عدداً من التحديات، من أبرزها:

- **الأوضاع الأمنية في البلاد** نتيجة مخلفات الحرب في المواقع العسكرية، إضافة إلى القصف الإسرائيلي والاعتداءات المتكررة على مناطق عسكرية ومدنية، الأمر الذي أدى في بعض الأحيان إلى تعديل برامج عمل فرق الأمانة الفنية، كما أسفر في حالات أخرى عن تدمير ما قد يكون أدلة مرتبطة باستخدام الأسلحة الكيميائية، فضلاً عن الاختراقات المتكررة للحدود البرية. وكان آخر هذه الحوادث **رش مبيدات عشبية بواسطة طائرات إسرائيلية فوق الأراضي السورية**، مما يهدد الغطاء النباتي وموارد السكان المحليين، ويُستخدم كوسيلة للضغط على السكان ودفعهم إلى ترك أراضيهم، وهو ما يشكل خرقاً واضحاً لأحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.
- **الطبيعة السرية للبرنامج الكيميائي خلال حقبة الأسد**، إلى جانب محدودية الخبرات الوطنية في مجال التدمير الآمن والفعال للأسلحة الكيميائية.
- **التحديات المؤسسية والإدارية الكبيرة** الناجمة عن ضعف البنية التحتية والهياكل الإدارية التي خلّفها النظام السابق.

كما واجهت الجمهورية العربية السورية خلال العام المنصرم تحديات متعددة في ملفات أخرى، من بينها **مكافحة الإرهاب، ومكافحة الاتجار بالمخدرات، والتعامل مع مجموعات مسلحة خارجة عن القانون.**

وفي ظل هذا المشهد، فإن **تدمير بقايا الأسلحة الكيميائية لحقبة الأسد يمثل إحدى الأولويات القصوى للجمهورية العربية السورية.**

وخلال عام من التعاون مع فرق المنظمة، قدمت الجمهورية العربية السورية **كافة التسهيلات الممكنة لعمل فرق الأمانة الفنية**، سواء على الصعيد اللوجستي من امتيازات وحصانات وإعفاءات للعمل على أراضيها، أو على الصعيد العملياتي من خلال إتاحة الوصول إلى المواقع والشهود والوثائق والمعلومات.

وقد يسّرت سوريا وصول فرق المنظمة إلى **أكثر من خمسة وعشرين موقعاً مشتبهًا به**، إضافة إلى إتاحة الوصول إلى **أكثر من عشرة آلاف وثيقة ومستند أصلي** دعماً للتحقيقات الرامية إلى تحديد المواقع المشتبه بها والأشخاص المتورطين.

ولدعم هذه الجهود على الصعيد الوطني، شكّلت الحكومة السورية **مجموعة عمل وطنية** تضم الوزارات والجهات المعنية بتيسير عمل المنظمة وتنفيذ التزامات سوريا بموجب الاتفاقية، بما في ذلك وزارات الدفاع، والداخلية، والخارجية، والعدل، والصحة، والطوارئ وإدارة الكوارث، إضافة إلى هيئة العدالة الانتقالية.

كما قامت سوريا بتشكيل **اللجنة الوطنية**، وإعادة تفعيل بعثة الجمهورية العربية السورية لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، واستمرت في تقديم **التقارير الشهرية حول أنشطة تدمير بقايا الأسلحة الكيميائية** منذ شهر أيلول الماضي.

وفي هذا السياق، تعمل الجمهورية العربية السورية أيضاً على **تطوير كوادرها الوطنية في مجال الوقاية الكيميائية** في الوزارات والجهات المختصة، حيث ستتلقى هذه الكوادر خلال الفترة المقبلة التدريبات اللازمة للإشراف على عمليات التدمير بالتعاون مع المنظمة وعدد من الدول الأعضاء.

وقد بدأنا بالفعل تعاوناً مع عدد من الدول الأعضاء التي نقدّر جهودها في دعم قدرات الفرق السورية، ومن بينها **الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، ودولة قطر، والجمهورية التركية، وجمهورية فرنسا، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وكندا**، وذلك بالتنسيق مع الأمانة الفنية للمنظمة. وسنعلن المزيد عن هذا التعاون في الوقت المناسب.

السيدات والسادة،

لقد صدر **التقرير الخامس لفريق التحقيق وتحديد الهوية**، وهو أول تقرير يصدر بالتعاون مع الجمهورية العربية السورية بعد سنوات مُنع خلالها هذا الفريق من الوصول إلى سوريا في ظل النظام السابق. وقد أتاحت الحكومة السورية خلال العام المنصرم الوصول إلى سجلات أصلية ساهمت في تحديد هوية المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية.

وترحب الجمهورية العربية السورية بنتائج هذا التقرير وتشيد بالجهود الكبيرة التي بذلتها فرق التحقيق التابعة للمنظمة.

كما نُقدّر مساهمات الدول الأعضاء في **الصندوق الخاص لدعم أنشطة الأمانة الفنية في الجمهورية العربية السورية.**

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

إننا في سوريا ننظر إلى هذا المسار **بنظرة متفائلة، ولكن واقعية وصبورة**، تدرك حجم التحديات، وتعي أن بناء الثقة يحتاج إلى الوقت والجهد. ونحن على قناعة بأن الجهود المبذولة، إذا ما اقترنت بالتعاون البنّاء بين جميع الأطراف، ستثمر في نهاية المطاف.

وسنتمكن معاً من تحويل ملف بقايا الأسلحة الكيميائية لحقبة الأسد **من ملف كان سبباً في الاستقطاب والخلاف داخل المنظمة، إلى ملف يقوم على التوافق والتعاون، ويشكل قصة نجاح لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.**

شكراً لكم.

وأرجو التفضل بتعميم هذا البيان **كوثيقة رسمية من وثائق الدورة 111 للمجلس التنفيذي .**